

١٠ - لا مانع من زيادة حرف الإلحاق أولاً ، وإن لم يزد معه غيره . .  
ذهب جمهور علماء الصرف الأقدمين إلى أن الحرف الزائد لا يكون للإلحاق إذا وقع في أول الكلمة ولم يكن معه زائد آخر .  
لكن الذي اتضح لنا أن الحرف الزائد أولاً وليس معه زائد آخر ، يكون للإلحاق بشرط عدم كونه حرف مضارعة ، نحو الهمزة في ( أَكْتُبُ ) أو ميماً متصدرة نحو : ( مَكْتُبٌ ، وَمُدْرَسَةٌ ، وَمُحْسِنٌ ) . . . الخ أو لغرض آخر من أغراض الزيادة التي سبق ذكرها ، ولا مانع من وقوعه أولاً للإلحاق ، فكما يقع كذلك في الوسط والآخر يقع في الأول منفرداً أيضاً للإلحاق ، نحو : ( أَبْلُمُ ) وهو اسم بمعنى الخوص ، فقد زيدت فيه الهمزة للإلحاق بوزن ( بُرْتُنٌ ) ولم يكن مع الهمزة زائد غيرها .

١١ - يجب أن تحقق زيادة الإلحاق معنى معيناً :

قال بعض علماء الصرف - فيما سبق - بأن زيادة الإلحاق لا تفيد معنى زائداً على المعنى الأصلي ، وإنما الغرض منها لفظي فحسب .  
والذي رجحناه ثبوت معنى معين لزيادتها زائداً على المعنى الأصلي الموجود قبل الزيادة المذكورة ، ففي نحو : ( صَمَعٌ ) و ( صَوَمَعٌ ) فالأول فعل ماضٍ مجرد من الزيادة وبدل على معنى خُلقي هو صغر الأذن والثاني زيدت فيه الواو ثانية للإلحاق بـ ( دَحْرَجَ ) فصار يدل على المبالغة في دقة الشيء وتناهيه في الصغر ، وهذا المعنى الذي أفاد المبالغة لم يكن موجوداً في الفعل قبل زيادة الواو ؛ لذلك سميت صومعة النصارى بهذا الاسم لصغر رأسها ودقته ، وهذا الاختلاف بين الفعلين - أي بزيادة المعنى في المزيد فيه - يمثل المعنى المعجمي .

أما الدلالة الوظيفية فقد زادت أيضاً في المزيد فيه منهما فبعد أن كان المجرد فعلاً لازماً حيث يقال : صَمَعْتُ أذنه أي صَغَرْتُ ، صار المزيد فيه متعدياً إلى مفعول به ، نحو : صَوَمَعْتُ زيدا الثريد أي جعل رأسه دقيقاً ومدبباً .